مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد : 10 العدد : (02) / (2021)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

أثر تطبيق الرقابـــة الماليـــة على سيرورة ميزانيـــة الولايـــة

– دراسة حالة: ميزانيـة ولايـة باتنـة لسنة 2017 –

Impact of the application of financial control on the functioning of the budget of wilaya

- Case study: the budget of the state of Batna for the year 2017 -

د/ نور الدين مزهودة [1] (*)، ط.د/ إيمان مشاكرة [2]

[1] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر أداء المؤسسات في ظل العولمة، جامعة ورقلة (الجزائر)، nmezhouda@gmail.com

[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر أداء المؤسسات في ظل العولمة، جامعة ورقلة (الجزائر)، mechakra.imane@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/11 تاريخ القبول: 2022/01/05 تاريخ النشر: 2022/01/22

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى التعرف على أثر تطبيق الرقابة المالية على سيرورة ميزانية الولاية، حيث قمنا بتحليل 30 استبانة موزعة على ثلاث هيئات إدارية عمومية ذلك لإضفاء الطابع الواقعي على الدراسة، وإعطائها منحى حقيقي لمعرفة مدى التزام أعوان تنفيذ الميزانية و مراقبتها بالقوانين و التشريعات المعمول بها لضمان السير الحسن لميزانية الولاية، بعد تحليل النتائج تبين أن هناك ارتباط واضح بين تطبيق الرقابة المالية الممارسة بأبعادها الثلاثة (الرقابة السابقة، الرقابة المواكبة، الرقابة اللاحقة) و سيرورة ميزانية الولاية

الكلمات المفتاحية: رقابة مالية؛ ميزانية الولاية؛ أجهزة رقابية؛ ولاية باتنة.

Abstract:

Through this article, we aim to identify the impact of the application of financial control on the state budget process, as we analyzed 30 questionnaires distributed across three public administrative bodies in order to give the study a realistic character, and give it a real direction to know the extent of the commitment of budget implementation and control agents to the laws and legislation in force To ensure the proper functioning of the state budget, after analyzing the results, it was found that there is a clear link between the application of the practiced financial control in its three dimensions (previous control, accompanying control, and post control) and the state budget process.

Keywords: financial control, state budget, regulatory agencies, Batna state.

JEL codes: H61, M42.

(*) المؤلف المراسل.

مقدمة :

إن إدارة المال العام على المستوى المحلي و على مستوى الولاية بالأخص في الجزائر، باعتبارها نواة اللامركزية الإدارية، تخضع لرقابة جهات مختلفة داخلية و خارجية بهدف التأكد من حسن إدارة المال العام فيها، لأن انتشار الفساد المالي بشكل جلي و كبير فرض الحاجة إلى الرقابة على ميزانية الولاية و وضع بعض الضوابط و القيود على تسييرها، و بذلك برزت الرقابة المالية كوسيلة تهدف إلى تخفيف حدة الفساد المالي، و الذي ينشأ عن بعض الممارسات غير القانونية، و انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق المصالح الشخصية و غيرها من الأعمال التي تتعلق بسوء استخدام المال العام، و الإضرار بالموارد العامة، خاصة أن الوضع الراهن يفرض على الجماعات المحلية بشكل عام، و الولاية بشكل خاص التفكير في الطريقة المثلى لمتابعة إدارة المال العام وطنيا و محليا، وذلك عن طريق إعطاء الأهمية المناسبة للرقابة المالية من مختلف جوانبها، لأن كل ذلك سيؤدي حتما آجلا أو عاجلا بالنهوض بالاقتصاد و مواكبة عالم يتميز بالتغير المستمر.

-مشكلة الدراسة

انطلاقا من أهمية ميزانية الولاية و تأثير الرقابة المالية عليها، تبرز مشكلة الدراسة حول مدى تأثير الرقابة المالية بأبعادها على حسن تنفيذ ميزانية الولاية، فالرقابة تهدف إلى ترسيخ روح الصرامة لتحقيق العدالة، وذلك بردع كل من قام بالتلاعب بمداخيل و نفقات الجماعات المحلية ، وعليه نحاول في دراستنا هذه الوقوف على درجة تأثير كل بعد من أبعاد الرقابة المالية على سيرورة الميزانية لضمان السير الحسن وفق القوانين و التشريعات، وبالتالي سنحاول من خلال هذه الدراسة السعي إلى تقديم دراسة نظرية و ميدانية للإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يؤثر تطبيق الرقابة المالية بأبعادها على حسن تنفيذ ميزانية الولاية؟

وتندرج من هذه الإشكالية عدة إشكاليات فرعية:

إلى أي مدى يؤثر استخدام الرقابة المالية السابقة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية؟

إلى أي مدى يؤثر استخدام الرقابة المالية المواكبة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية؟

إلى أي مدى يؤثر استخدام الرقابة المالية اللاحقة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية؟

-فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة سنعتمد على فرضية أساسية وهي:

الفرضية H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية على حسن تنفيذ ميزانية الولاية

ومن هذه الفرضية الرئيسية تتبع ثلاث فرضيات فرعية:

H1-يؤثر تطبيق الرقابة المالية السابقة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية

H2-يؤثر تطبيق المالية المواكبة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية

H3-يؤثر تطبيق المالية اللاحقة على حسن تنفيذ ميزانية الولاية

-أهمية الدراسة: يحتوي هذا الموضوع أهمية كبيرة في مجال المالية العامة، حيث يتضمن المقال أنواع الرقابة المالية المطبقة على ميزانية الولاية تحت الأطر والتشريعات القانونية التي تهدف إلى المحافظة على الأموال العمومية، والسهر على تنفيذ مختلف العمليات المالية لتطبيق الميزانية، و تحقيق النفع العام، باستخدام مختلف الأجهزة الرقابية السابقة والمواكبة و اللاحقة التي تساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة.

-أهداف الدراسة : الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على طريقة عمل النظام الرقابي على الميزانية الولائية في باتنة من خلال توضيح درجة تأثير الرقابة المالية بأبعادها الثلاث على سيرورة هذه الميزانية.

-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي أولت الاهتمام بموضوع الرقابة المالية، سواء بشقها المالي أو الإداري وأبرزها ما يلي:

دراسة عبد القادر موفق 2015

تحت عنوان "**تسيير المؤسسات الرقابة المالية على البلدية في الجزائر(دراسة تحليلية نقدية)**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة المالية على البلديات في الجزائر من خلال التطرق لدور أجهزة الرقابة المالية المعنية بذلك، بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون فعاليتها، و ذلك لتذليل الصعوبات و وضع الحلول الكفيلة بالتغلب عليها و معالجتها، و العمل على تحديثها لمواكبة مختلف التطورات التي عرفتها الرقابة المالية في القطاع الحكومي، و الوصول بها إلى تطبيق رقابة الأداء التي تركز على تحقيق الإقتصاد و الكفاءة و الفعالية، و لتحقيق الأهداف السابقة، اعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها من خلال المقابلات و الزيارات الميدانية للبلديات المتواجدة بولاية باتنة، بالإضافة إلى الاستفسارات التي تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية للغرف الجهوية لمجلس المحاسبة، و للمديريات الإقليمية للمفتشية العامة للمالية و العديد من المحاسبين العموميين و المراقب المالي بولاية باتنة ، و قد أظهرت نتائج الدراسة عمق الفجوة المتواجدة بين واقع إدارة المال العام في البلديات، و واقع الرقابة المالية الذي تقوم به أجهزة الرقابة المالية من جهة.

دراسة صدارة محمد العيداني سهام 2017

تحت عنوان" **الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العمومية**" تأخذ الرقابة المالية عدة أشكال تكون في غالبها متوافقة من حيث الزمن و النوع مع مراحل تنفيذ الميزانية العمومية، و هذا كله يدخل ضمن ترشيد الإنفاق العمومي، و زيادة إيرادات الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، و منع التلاعب بأموال الدولة، و انتشار الفساد الإداري و المالي، و لقد كان الهدف البارز من هذه الدراسة إبراز مبادئ السوية التي تحكم مالية الدولة والرقابة عليها على الخصوص، بدءا من تحصيل الموارد إلى كيفية إنفاقها في الأوجه المحددة قانونا، حيث تبين أن الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العمومية تقوم على مبادئ وردت في نصوص قانونية نظمتها بشكل جعلتها تتسم بصلاحيتها لكل زمان ومكان.

دراسة بن يحي أبوبكر الصديق 2017

تحت عنوان" **الأسس اللازمة للتفعيل الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية**"، هدفت الدراسة إلى توضيح أن النفقات العمومية وسيلة أساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد ازدادت أهميتها مع تطور وظائف الدولة وانتقالها من دور الحراسة إلى التدخل في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، وعلية فان الدولة الجزائرية، خصيصا لذلك وضعت في متناول هيئاتها السيادية جملة من التدابير و الإجراءات لصرف النفقات، حيث وضعت قوانين وأدرجت فيها الكيفيات التي تصاغ و ترتب فيه كل التقديرات الخاصة بجميع النفقات، وتصرف تحت عملية رقابية، وأوكلت صلاحية تقدير النفقات للهيئة التنفيذية وفقا لأسس معينة، أما صلاحية إقرارها واعتمادها إلى السلطة التشريعية، مكلفة بعدها الهيئة التنفيذية من تطبيقها على ارض الواقع، وموازاة مع ذات تنفيذ وضعت أليات رقابة ترشيدية أوكلت بقوة القانون إلى مختلف الإدارات منها مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، مع إشراك ممثلي الشعب على جميع المستويات في ذات الرقابة، بغية السهر الفعال على ترشيد الإنفاق، و الحفاظ على المال العام للسير بمكاسب الأمة و الشعب إلى بر الأمان.

دراسة صورية شنبي، السعيد بن لخضر 2017

تحت عنوان "**واقع الرقابة المالية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري**" تناولت الدراسة بداية الإصلاحات الهيكلية في الجزائر منذ سنوات التسعينات، بحثا عن تفعيل و عصرنة الأداء الحكومي المالي والاقتصادي، و بينت نتائج هذه الإصلاحات على أنظمة الإدارة العامة، من بينها تحديث نظام الرقابة المالية للمحاسبة العمومية، و تناولت الدراسة اهتمام الجزائر بإصلاح النظام الرقابي الحكومي لكي يتماشى مع التطورات الراهنة، ويضمن الاستعمال الأمثل للموارد والاستخدامات العمومية والرقابة على تنفيذها،

وتطرقت هذه الدراسة لكيفية سير الرقابة المالية في المؤسسات ذات الطابع الإداري بالجزائر، ومحاولة معرفة آفاقها من اجل الحفاظ على الأموال العامة.

-**الفجوة البحثية:** ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، هو تناولها لموضوع جديد يتعلق بتقييم تأثير تطبيق الرقابة المالية على ميزانية الولاية من منظور مالي، وذلك من خلال إبراز دورها و مدى تحملها لمسئولياتها في الرقابة المالية على ميزانية الولاية، بينما ركزت جل الدراسات في غالبيتها على الجانب النظري لمراقبة تنفيذ الميزانية، فان هذه الدراسة حاولت إسقاط النظري المستخلص من الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الميدان، حيث اتخذت ميزانية ولاية باتنة كحالة للدراسة، و هي إضافة هامة للموضوع.

-**محاور البحث :**

المحور الأول: مدخل لميزانية الولاية؛

المحور الثاني: الإطار النظري للرقابة المالية؛

المحور الثالث: الدراسة الميدانية، المناقشة والنتائج.

المحور الأول: مدخل لميزانية الولاية

أولا. تعريف ميزانية الولاية:

وثيقة مالية تظهر في جانبها التقديرات الخاصة بمصروفات ومداخيل الولاية، بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموع ما تنفقه الولاية وما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، و ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات النهائية للجماعة المحلية، وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، وأداة فعالة لتسيير مصالح الجماعة المحلية، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة، ولميزانية الولاية أبعاد مختلفة تتمحور حول الدور الذي تقوم به الجماعة، وكذلك الأهداف المسطرة لها، كما أنها الوثيقة الأكثر أهمية في السنة بإعتبارها أداة تستعمل لمعرفة الوضعية المالية للولاية. (عثمان، 2003، ص 60)

وعرفها قانون رقم 12-07 مؤرخ في مؤرخ في 28 ربيع الأول عام ربيع الأول عام 1433 الموافق الموافق 21 فبراير سنة فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية في لمادة 157 بأنها جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بتسيير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار. (قانون الولاية، 2012)

ثانيا. محددات ميزانية الولاية: يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): محددات ميزانية الولاية.

خصائصها	مبادؤها	وثائقها	أقسامها		مراحلها
هي عمل تقديري	مبدأ السنوية	الميزانية الأولية	النفقات	نفقات قسم التسيير العمومي	الإعداد
هي عمل ترخيصي	مبدأ وحدة الميزانية			نفقات قسم التجهيز والاستثمار	التصويت
هي عملية ذات طابع إداري	مبدأ التخصيص	الميزانية الإضافية	الإيرادات	إيرادات جبائية	المصادقة
هي عمل دوري	مبدأ التوازن			إيرادات غير جبائية	التنفيذ
هي عمل علني	مبدأ الفصل بين الأمر لصرف والمحاسب العمومي	الحساب الإداري			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عثمان، 2003، ص.ص 62-63)

ثالثا. أجهزة وعمليات تنفيذ ميزانية الولاية

1. المكلفون بتنفيذ الميزانية

أ/ **الآمرون بالصرف :**حسب المادة 23 من القانون90 /21 المتعلق بالمحاسبة العامة، فانه يعد آمرا بالصرف في مفهوم القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات والتصفية، وإصدار سند الأمر بالتحصيل من جانب الإيرادات، والقيام بإجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف، أو تحرير الحوالات فيما يتعلق بالنفقات، كما يعرف الآمر بالصرف بأنه الشخص الذي يعمل باسم الدولة والمجموعات المحلية أو المؤسسات العمومية، ويقوم بعملية التعاقد وبتصفية دين الغير أو قيمته ،أو بتحصيل الإيرادات العامة، و يأمر بصرف النفقات (المحاسبة العمومية، 1990).

ب/ المحاسبون العموميون: حسب المادة 33 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية فانه يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الأحكام، كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات؛
- ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها؛
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد؛
- حركة حسابات الموجودات. (المحاسبة العمومية، 1990)

2. عمليات ميزانية الولاية: يمكن تلخيص عمليات الميزانية من تنفيذ للنفقات وتحصيل للإيرادات في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): عمليات ميزانية الولاية

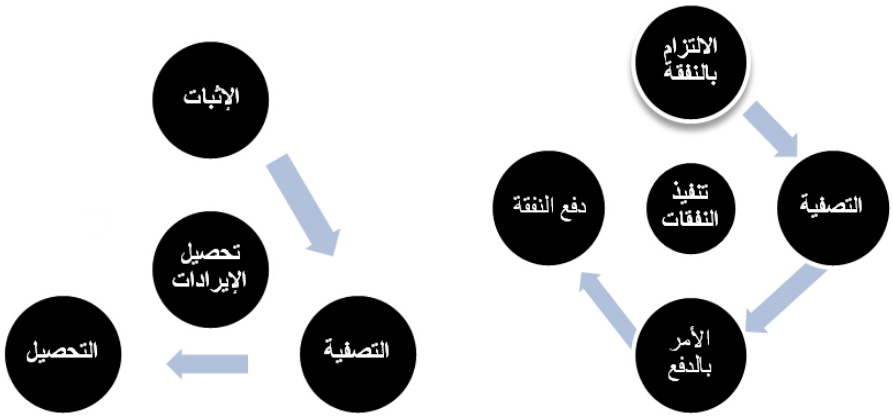

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قطاف، 2005، ص 291)

المحور الثاني: الإطار النظري للرقابة المالية

أولا: تعريف الرقابة المالية:

تطور الدولة أدى إلى زيادة نفقاتها، ولما كانت ندرة الموارد المالية والاقتصادية تعتبر أهم المشاكل التي واجهت معظم البلدان خاصة الدول النامية، فلابد من القيام بعملية الرقابة لاستخدام هذه الموارد والإمكانيات حتى تتمكن من تخصيصها وتوزيعها توزيعا عادلا من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الرقابة المالية هي عملية تتبع ودراسة الأعمال المالية الخاصة والحالية للتأكد من أن حركة الأموال تسير طبقا للخطة الموضوعة، ويشمل ذلك وضع معايير ومقاييس رقابية محددة لمقارنة الإنجاز الفعلي مع المعايير، وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها بقصد وضع العلاج اللازم لها وفي الوقت المناسب (كراجة، 2000، ص 25) .

ثانيا: أنواع الرقابة المالية: تتعدد صور الرقابة المالية بتعدد المعايير فنجد:

1. الرقابة المالية من حيث الزمن

يمكن أن تكون الرقابة المالية سابقة لتنفيذ الميزانية العامة أو لاحقة له أي بعده، أو يمكن ممارستها أثناء التنفيذ نفسه، لذلك تأخذ من حيث الزمن ثلاث صور وهي:

أ/الرقابة المالية السابقة

وهي الرقابة المانعة أو الوقائية، بمعنى أنها تمنع الأخطاء أو التجاوزات قبل وقوعها، حيث يتم هذا النوع من الرقابة قبل استكمال عملية الصرف، وعليه فإنها تقوم بالوقاية من الانحراف منذ البداية. (حماد أ.، 2006، ص 29)

ولهذا النوع من الرقابة الكثير من المزايا أهمها (حماد أ.، 2006، الصفحات 30-29):

- تدفع الموظفين إلى تحري الدقة في تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المالية؛
- تعمل على التنبؤ بالمخاطر والتحذير منها قبل وقوعها، كما تقلل من فرص ارتكاب الأخطاء وتحول دون حدوثها.

ب/ الرقابة المالية اللاحقة

تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية، وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة، وتشتمل هنا على جانبي الموازنة العامة، وهي تعني مراقبة عمليات تنفيذ الموازنة بعد إتمامها (حجازي، 2009، ص 95).

ج/ الرقابة المالية أثناء التنفيذ (المواكبة)

يتميز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار داخل المنظمة، ويصلح تطبيقه في الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي خلال فترة محدودة.

حيث يبدأ هذا النوع من التدقيق مع بداية العملية، ويستمر بانتهائها، ليتحول إلى رقابة نهائية عند مراجعة وفحص الميزانية العمومية والحسابات الختامية (حماد أ.، 2006، الصفحات 30-31).

2 .من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

من خلال هذا المعيار هناك نوعين من الرقابة المالية هما : (موفق، 2015، ص 74)

أ/الرقابة الداخلية

هي الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعة من قبل المنشأة للمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة، نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة وتطبيق سياسات الإدارة، والمحافظة على الأصول والممتلكات، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها.

ب/ الرقابة الخارجية

وهي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا تتبع السلطة التنفيذية، وتتمثل في رقابة السلطة التشريعية، وتكون في شكل أجهزة رقابة متخصصة تابعة للبرلمان، والتي تنظر في الشكاوى التي ترد على بعض الموظفين، واتخاذ قرارات مناسبة لتصويب القرارات غير المشروعة، وتهدف الرقابة الخارجية إلى ما يلي:

فحص العمليات المالية، ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبته، فحص ومراجعة نتائج البرامج من أجل بيان مدى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق تحديدها من السلطة التشريعية، وما إذا كانت الدائرة قد قامت بأخذ البدائل التي تحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة.

ثالثا: أجهزة الرقابة المالية:

حرص الدستور والتشريعات إلى إيجاد ضوابط للنفقات والإيرادات العامة، تمثلت بإنشاء أجهزة رقابة مالية وإدارية تحت مسميات مختلفة، وأضفت على بعضها صفة الاستقلالية لضمان حيادتها وعدالة رأيها تحقيقا للأهداف الرقابية، ونظرا لاتساع مجالات استخدام

المالية العمومية و تعددها، فإن مراقبتها تمارس من طرف أجهزة متنوعة المهام و متباينة الطبيعة، و لكنها تشترك في هدف واحد و هو استخدام جدي و مشروع للاعتمادات (ساعد، 1992)

1.أجهزة الرقابة المالية السابقة على ميزانية الولاية

أ/المراقب المالي

بحكم المادة 58 من قانون المحاسبة العمومية 21/90 توضح قاعدة الرقابة، أما المادة 60 منه فتعطي صلاحيات الرقابة إلى أعوان معينين من طرف وزير المالية، ويجب أن يخضع ملف الالتزام إلى تأشيرة المراقب المالي قبل إمضائه من طرف الآمر بالصرف، و أشار المرسوم التنفيذي 92-114 المؤرخ في 1 نوفمبر 1992 و المتعلق بالرقابة السابقة على الالتزام في مادته الثانية (2إلى نطاق تطبيق الرقابة القبلية على الالتزام بالنفقات (المحاسبة العمومية، 1990)

ب/رقابة المحاسب العمومي

إضافة إلى دوره في تنفيذ النفقات والإيرادات العامة، يؤدي المحاسب العمومي دورا رقابيا مهما، يتمثل هذا الدور الرقابي في مراقبة أعمال الآمرين بالصرف والتدقيق في شرعية الوثائق التي صادقوا عليها (المحاسبة العمومية، 1990)، وتكون رقابة المحاسب العمومي موالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي على الآمر بالصرف، ويمكن أن نتعرف على هذه المجالات من خلال المادة 36 من قانون المحاسبة العمومية وهي تتمثل في:

- مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له؛
- شرعية عمليات تصفية النفقات؛
- توفر الاعتمادات؛
- أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة؛
- الطابع الإبرائي للدفع؛
- تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها، خاصة ما يتعلق بتأشيرة المراقب المالي؛
- الصحة القانونية للمكسب الإبرائي أي التحقق من صلاحية الدفع. (المحاسبة العمومية، 1990)

2. أجهزة الرقابة المالية المواكبة على ميزانية الولاية

أ/ الرقابة التلقائية:

حيث تقام آليات وقواعد داخل جهاز إداري معين من أجل تحسس مواطن الخلل وإصلاحها في الوقت المناسب، مثل سجل الاقتراحات، التقييم الدوري والاجتماعات المنتظمة لهيئات الجهاز الإداري ... الخ (سلمان، 2019، ص 55)

ب/ رقابة المجلس الشعبي الولائي:

تختص بالرقابة التشريعية لجنة الشؤون المالية في المجلس الشعبي الولائي، وهي تعرف بـ "لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية " التي لها الحق في طلب البيانات والمستندات والوثائق اللازمة عن تنفيذ الميزانية الولائية أثناء السنة المالية، فإذا تبين وجود أي مخالفة للقواعد المالية الخاصة لتنفيذ الميزانية، فإنه يكون من حقها تقديم أسئلة واستجوابات للوالي والمختصين عن كيفية تنفيذ الميزانية (طيبي، 2013، ص 90).

3.أجهزة الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية

أ/ المفتشية العامة للمالية كجهاز للرقابة اللاحقة

إن المفتشية العامة للمالية جهاز رقابي بالدرجة الأولى، لكن التوجيهات الجديدة للسياسة الاقتصادية الجزائرية والتغيرات المصاحبة في المالية العمومية، قد أدى إلى توسع دورها، وبصفة عامة فان ممارستها لوظائفها ومهما يكون وفق إجراءات ونماذج محددة تضبط طرق سير عملها ونتائجها. (بورايب، 2001، ص 81)

ب/ مجلس المحاسبة كهيئة للرقابة المالية اللاحقة:

يوجد ضمن البناء المؤسساتي لمعظم الدول المعاصرة جهاز أعلى للرقابة المالية، وبغض النظر عن اختلاف تسميته وتنظيمه وصلاحياته من بلد لآخر (مانع، 2008، ص 121)، فإن ما يميز هذا الجهاز عن غيره من هيئات الرقابة في الدولة هو:

- تمتعه بالاستقلالية التامة إصدار الأحكام و القرارات ؛
- و تزويده بالسلطات و الصلاحيات الواسعة للقيام برقابة بعدية فعالة على تسيير الأموال العمومية؛
- تنحصر رقابته في نوعين أساسيين رقابة المشروعية ورقابة جودة التسيير؛
- يمكن أن يصدر عنه أحكام جزائية. (مانع، 2008، ص 122)

وفي الجزائر يتمثل هذا الجهاز في مجلس المحاسبة، الذي يعتبر أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية ويختص بشمولية واختصاص أكبر في الرقابة.

حيث يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية (امر20، 1995).

يشغل موضوع الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية الكثير من العناية، فتأسست تلك المنظمات الإقليمية والدولية لهذه الغاية، وأصدرت إعلانات تتضمن مبادئ دولية أساسية للرقابة المالية تتعلق بتنظيم هيئات الرقابة العليا والتأكيد على استقلاليتها، وتطبيق مبدأ المسألة عن المخالفات المالية، وتختلف السلطات من تشريعية وقضائية وتنفيذية للمراجعة والفحص لضمان السير الحسن، وللتأكد من عدم تلاعب الأفراد بالمال العام. (براضية، 2016، ص 134)

المحور الثالث: الدراسة الميدانية في كل من مقر ولاية باتنة المراقب المالي لولاية باتنة الخزينة العمومية لولاية باتنة

أولا: عينة، أدوات ومنهج الدراسة:

مجتمع الدراسة يتمثل في موظفي ولاية باتنة، والمراقبين الماليين و المحاسبيين العموميين الذين يمارسون الرقابة المالية على ميزانية الولاية، سواء كانوا رؤساء المصالح أو رؤساء مكاتب أو موظفين عاديين، و عليه تم اختيار عينة عشوائية متكونة من 30 فرد؛ و بعد ملاحظتنا لكل جوانب الدراسة كان الاستبيان هو الطريقة الأنسب و الملائم لتحليل الموضوع، لذلك تم صياغة أسئلة الاستبيان و تصنيفها ضمن مجموعات متسقة تماما مع مشكلة البحث، و كذلك مع الفروض، حيث تم جمع البيانات الشخصية لأفراد العينة المبحوثة، مثل السن و الجنس و المؤهل العلمي و المستوى الوظيفي و المهني و الأقدمية، و بعدها تم التطرق إلى أبعاد الرقابة المالية كل على حدا، و تم جمع بيانات و معلومات عن الرقابة المالية السابقة عن طريق طرح أسئلة خاصة بها في الاستبيان، و بمجالاتها و دورها و مدة تطبيقها، ومواصفات الشخص القائم بها، و صفات المراقب المالي والمحاسب العمومي، وهي المتغير المستقل الأول.

وبعدها تم جمع البيانات والمعلومات حول الرقابة المالية المواكبة كصفات موظفي الرقابة المواكبة، أهميتها والضغوطات التي تؤثر على سيرانها، وهي المتغير المستقل الثاني، ثم تم جمع بيانات ومعلومات حول الرقابة المالية اللاحقة من صفات موظفي الرقابة المالية اللاحقة، مدى خضوعها للقوانين، وهي المتغير المستقل الثالث.

أما في الأخير تم طرح أسئلة حول سيرورة ميزانية الولاية والرقابة عليها في الاستبيان، ويعالج هذا الجزء المتغير التابع في الدراسة.

وتم استخدام سلم ليكارت الخماسي، حيث أن 5 للإجابة لا أوافق بشدة، و4 للإجابة لا أوافق، و3 للإجابة بمحايد، و2 للإجابة أوافق، وأخيرا 1 للإجابة أوافق بشدة.

–لمعالجة البيانات المحصلة عليها من الاستبيان تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS version 20)، وبرنامج (EXEL)، وقد تم استخدام المنهج التحليلي لأنه انسب منهج لمثل هذه الدراسات.

ثانيا: تحليل المعلومات المستقاة من الاستبيان الخاص بالمتغيرات المستقلة والتابعة

1/تحليل إجابات أفراد العينة المدروسة حول فقرات نظام الرقابة المالية السابقة

جدول رقم (2): جدول يظهر نتائج إجابات الأفراد

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	قوة الفقرة
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية				
01	تؤثر الرقابة السابقة على عملية إعداد ميزانية الولاية ايجابيا	00	00	04	13.3%	03	10%	19	63.3%	04	13.3%	3.76	0.85	8	جيد
02	تؤثر الرقابة السابقة على عملية تنفيذ ميزانية الولاية ايجابيا	00	00	05	16.7%	05	16.7 %	19	63.3%	01	3.3%	3.53	0.81	10	جيد
03	تؤثر كفاءة المراقب المالي على سيرورة ميزانية الولاية ايجابيا	01	3.3%	02	6.7%	03	10%	15	50%	09	30%	3.96	0.99	4	جيد
04	يلتزم الأمر بالصرف بتقديم كل وثائق الإلتزام بالنفقات المدرجة في ميزانية الولاية	00	00	01	3.3%	01	3.3%	16	53.3	12	40%	3.56	0.70	9	جيد
05	يلتزم المراقب المالي بإصدار مذكرات الرفض في الوقت المحدد	00	00	03	10%	06	20%	13	43.3%	08	26.7%	3.96	0.93	5	جيد
06	الوثائق المرفقة مع بطاقة الالتزام والمقدمة للمراقب المالي واضحة وشاملة لكل المعلومات المطلوبة	00	00	01	3.3%	08	26.7 %	15	50%	06	20%	4.30	0.77	1	جيد
07	يبدي الأمر بالصرف تصرفات تعرقل عملية الرقابة السابقة	00	00	08	26.7%	16	53.3 %	05	16.7%	01	3.3%	3.86	0.76	6	جيد
08	يتم إرسال تقرير دوري الى الوزير المكلف بالمالية بصفة دورية حول سيرورة ميزانية الولاية	01	3.3%	03	10%	09	30%	17	56.7%	00	00	3.86	0.81	7	جيد
09	يتم التأكد من الاعتمادات المالية قبل تأشيرة قبول الالتزام	00	00	01	3.3%	07	23.3 %	12	40%	10	33.3%	4.03	0.85	3	جيد
10	يتم التأكد من مطابقة العمليات (إنفاق أو تحصيل) للنصوص القانونية المتعلقة بها.	01	3.3%	00	00	02	6.7%	16	53.3%	11	36.7%	4.20	0.84	2	جيد
الإتجاه العام												3.71			جيد

المصدر: من إعداد الباحثين وبإستخدام برنامج(**SPSS version 20**)

بإستقراء الجدول رقم (2) يتضح مايلي:

المتوسط المرجح لعبارات المحور الأول يأخذ إتجاه عام بقيمة **3.71**، أي كل الإجابات تتمحور حول الموافقة وتقيم قوة المحور بجيد، ومن خلال الجدول يظهر لنا ترتيب الفقرات، حيث تحتل فقرة (الوثائق المرفقة مع بطاقة الإلتزام والمقدمة للمراقب

المالي واضحة و شاملة لكل المعلومات المطلوبة) بمتوسط حسابي بقيمة **4.30** و إنحراف معياري بقيمة **0.77** المرتبة الأولى، و تليها الفقرة (يتم التأكد من مطابقة العمليات–إنفاق أو تحصيل– للنصوص القانونية المتعلقة بها)، ثم الفقرة (تم التأكد من الإعتمادات المالية قبل تأشيرة قبول الإلتزام)، و هذه الفقرات تلخص المحور الخاص بالرقابة المالية السابقة، أما بالنسبة للفقرات ذات التقييم المتوسط فهي الفقرة (يتم تطوير نظام الرقابة السابقة وفق المستجدات)، و الفقرة (احتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثوق وفي الوقت المناسب)، وتميزت هاته القفرتين بالقوة المتوسطة.

2/تحليل إجابات أفراد العينة المدروسة حول فقرات نظام الرقابة المواكبة

جدول رقم(3) :يظهر نتائج إجابات الأفراد على الاستبيان

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	قوة الفقرة
		التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات				
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية				
01	تقدم مقترحات متعلقة بتنفيذ الميزانية من الجهات المختصة بشكل دوري	02	02	08	18	00	3.41	0.89	6	جيد
		6.7%	6.7%	26.7%	60%	00				
02	يتم الإلتزام بتنفيذ مقترحات الهيئات المختصة بالرقابة	02	02	09	16	01	3.41	0.93	5	جيد
		6.7%	6.7%	30%	53.3%	3.3%				
03	تؤثر الرقابة المواكبة على عملية تنفيذ ميزانية الولاية ايجابيا	01	01	10	15	03	3.60	0.85	4	جيد
		3.3%	3.3%	33.3%	50%	10%				
04	يتم استشارتكم أثناء التمهيد لإعداد ميزانية الولاية	05	06	07	12	00	3.86	1.13	1	جيد
		16.7%	20%	23.3%	40%	00				
05	تشاركون في إعداد ضبط الميزانية	03	07	10	08	02	3.86	1.09	2	جيد
		10%	23.3%	33.3%	26.7%	6.7%				
06	تقدم لكم كل الوثائق المطلوبة لإنجاح عملية الرقابة	00	06	07	16	01	3.41	0.85	7	جيد
		00	20%	23.3%	53.3%	3.3%				
07	تعطي الرقابة المواكبة ثقة للموظفين بصحة العمليات المالية التي يقومون بها	00	03	06	19	02	3.66	0.75	3	جيد
		00	10%	20%	63.3%	6.7%				
الإتجاه العام للمحور الثالث							3.44			جيد

المصدر: من إعداد الباحثين وبإستخدام برنامج(**SPSS version 20**)

بإستقراء الجدول رقم (3) يتضح مايلي:

المتوسط المرجح للعبارات يأخذ اتجاه عام بقيمة **3.44**، أي كل الإجابات تتمحور حول **الموافقة**، و**أكبر** متوسط حسابي كان للفقرتين رقم **4** و الفقرة رقم **5**، و هي على التوالي (يتم استشارتكم أثناء التمهيد لإعداد ميزانية الولاية) (وتشاركون في إعداد ضبط الميزانية)، و هي أهم وظيفتين تحقق الرقابة المواكبة، و الملاحظ أن معظم المكلفين بتنفيذ الميزانية على إطلاع جيد بالنصوص القانونية التي تحكم تنفيذ الميزانية.

3/تحليل إجابات أفراد العينة المدروسة حول فقرات نظام الرقابة اللاحقة

جدول رقم (4): يظهر نتائج إجابات الفراد على الاستبيان

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	قوة الفقرة
		التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات				
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية				
01	يتم تبليغ نتائج التحريات والتحقيقات الى المسيرين الرئيسيين	01	01	11	15	02	3.53	0.81	5	جيد
		3.3%	3.3%	36.7%	50%	6.7%				
02	تتم مراجعة الحسابات الإدارية التي يقدمها الآمرون بالصرف	00	01	13%	13%	03%	3.60	0.72	3	جيد
		00	3.3%	43.3%	43.3%	10				
03	يتم تصفية حسابات المحاسبين العموميين	00	01	15	14	00	3.43	0.56	4	جيد
		00	3.3%	50%	46.7%	00				
04	تؤثر الرقابة اللاحقة على عملية تنفيذ ميزانية الولاية ايجابيا	00	01	08	19	02	3.73	0.64	1	جيد
		00	3.3%	26.7%	63.3%	%6.7				
05	الحساب الختامي يعد أحسن وسيلة لكشف أخطاء ميزانية الولاية	00	02	09	13	06	3.72	0.84	2	جيد
		00	6.7 %	%30	43.3%	17.7%				
	الإتجاه العام للمحور الرابع						3.45			جيد

المصدر :من إعداد الباحثين و بإستخدام برنامج(**SPSS version 20**)

بإستقراء الجدول رقم **(4)** يتضح مايلي :

المتوسط المرجح للعبارات يأخذ إتجاه عام بقيمة **3.45**، أي كل الإجابات تتمحور حول **الموافقة**، أي أن عدد أفراد العينة المدروسة يتفقون على أن سيرورة الميزانية في منحى مقبول من خلال فقرات الإستبيان الخاصة بالرقابة اللاحقة، و أكبر متوسط حسابي كان للفقرتين (تؤثر الرقابة اللاحقة على عملية تنفيذ ميزانية الولاية ايجابيا) و (الحساب الختامي يعد أحسن وسيلة لكشف أخطاء ميزانية الولاية)، و يبدو من الفقرة أن الرقابة اللاحقة عنصر مهم في عملية الرقابة على ميزانية الولاية، و بالتالي الرقابة اللاحقة مستقلة عن أي ضغوطات، و هذا ما يسمح لها بممارسة مهمتها بشكل جيد، و تعتبر الاستقلالية من أهم عناصر نجاح عمل المراقب المالي.

4/ تحليل إجابات أفراد العينة المدروسة حول فقرات سيرورة ميزانية الولاية

جدول رقم (5): يظهر نتائج إجابات الأفراد على الإستبيان

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	قوة الفقرة
		التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات				
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية				
01	يتحقق المراقب المالي من توفر الاعتمادات الكافية قبل تنفيذ ميزانية الولاية	00	01	05	17	07	04	0.74	1	جيد
		00	%3.3	16.7%	56.7%	23.3%				
02	يسجل المراقب المالي العمليات المالية الخاصة بتنفيذ ميزانية الولاية في سجل خاص	00	05	09	12	04	3.5	0.93	11	جيد
		00	16.7%	30%	40%	13%				
03	يلتزم المراقب المالي بتعليل رفض دفع النفقة في الآجال المحددة.	01	01	06	17	05	3.8	0.88	3	جيد
		3.3%	3.3%	20	56.7%	16.7%				
04	يتحقق المحاسب العمومي من شرعية النفقة والإيراد بدقة بالتأكد من صفة الأمر بالصرف،	01	02	03	17	07	3.9	0.96	2	جيد
		3.3%	6.7%	10%	56.7%	23.3%				

	عدم التقادم، عدم المعارضة.....								
05	يحظى المحاسب العمومي بحرية أكبر أثناء عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية الولاية	01	02	08	15	04	3.83	0.92	4	جيد
		3.3%	6.7%	26.7%	50%	13.3%				
06	يرفض المحاسب العمومي في حدود القانون دفع نفقة حتى لو تم التأشير عليها مسبقا	00	01	09	15	05	3.80	0.76	7	جيد
		00	3.3%	30%	50%	16.7%				
07	يسجل الأمر بالصرف كل عمليات تنفيذ الميزانية في سجل خاص	00	01	22	07	00	3.80	0.48	6	جيد
		00	3.3%	73.3%	23.3%	00				
08	يقدم الأمر بالصرف كل الوثائق المحاسبية والإدارية الخاصة بتنفيذ ميزانية الولاية أثناء عملية الرقابة	01	00	04	22	03	3.86	0.73	5	جيد
		3.3%	00	13.3%	73.3%	10%				
		3.3%	00	50%	43.3%	3.3%				
09	تعتبر الرقابة اللاحقة أهم الرقابات الممارسة على ميزانية الولاية	01	00	15	13	01	3.53	0.73	10	جيد
		3.3%	00	50%	43.3%	3.3%				
10	يتميز موظفو الرقابة اللاحقة بالخبرة والتجربة أكثر من غيرهم من المراقبين	01	00	04	22	03	3.60	0.72	9	جيد
		3.3%	00	13.3%	73.3%	10%				
11	تقيم الرقابة اللاحقة سيرورة الميزانية	01	00	06	20	03	3.43	0.71	12	جيد
		3.3%	00	13.3%	%73.3	10%				
12	تبين الرقابة اللاحقة النقائص والعيوب التي تشوب سيرورة الميزانية	01	01	06	17	05	3.73	0.80	8	جيد
		3.3%	3.3%	20	56.7%	16.7%				
	الاتجاه العام للمحور الخامس						3.76			جيد

المصدر: من إعداد الباحثين و باستخدام برنامج (**SPSS version 20**)

بإستقراء الجدول رقم **(5)** يتضح ما يلي:

المتوسط المرجح لعبارات المحور الخامس يأخذ اتجاه عام بقيمة **3.76**، أي كل الإجابات تتمحور حول الموافقة و تقييمها جيد، حيث يرى معظم المستجوبون أن سيرورة الميزانية في منحى مقبول، و بتحليل الفقرات ذات اكبر متوسط حسابي نجد الفقرة (يتحقق المراقب المالي من توفر الاعتمادات الكافية قبل تنفيذ ميزانية الولاية)، و الفقرة (يتحقق المحاسب العمومي من شرعية النفقة و الإيراد بدقة بالتأكد من صفة الأمر بالصرف، عدم التقادم، عدم المعارضة.....)، و هما عنصرين مهمين لسيرورة ميزانية الولاية، أما الفقرة ذات أضعف تقييم هي الفقرة (يتميز موظفو تنفيذ ميزانية الولاية بالكفاءة العالية و القدرة على مواجهة مشاكل تنفيذ ميزانية الولاية)، و يبدو أن الموظفين ينقصهم القدرة على معالجتهم للمشاكل المتعلقة بسيرورة ميزانية الولاية.

ثالثا:إختبار فرضيات الدراسة:

تحتوي الدراسة على فرضيات بديلة وعديمة هي كالتالي:

الفرضية الرئيسية H

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية الفرعية الأولى H_1

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية الفرعية الثانية H_2

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية الفرعية الثالثة H_3

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تأثير تطبيق الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية.

نموذج الدراسة بيانيا: مما سبق يظهر نموذج الدراسة التالي الذي سنعتمد عليه في تحليل الارتباط.

شكل رقم (2): يمثل هذا الشكل نموذج الدراسة

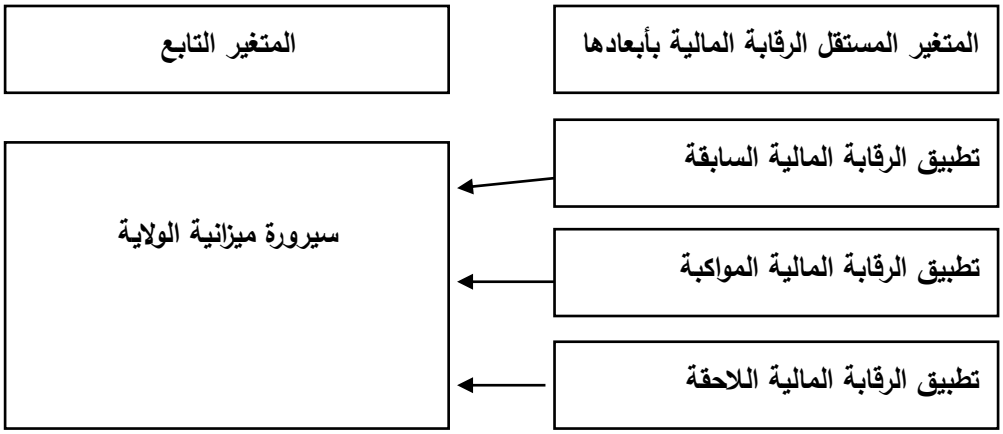

المصدر: من إعداد الباحثين

- **معامل إرتباط المتغيرات المستقلة X_1 و X_2 و X_3 مع المتغير التابع Y**
- **قاعدة القرار:** للحكم على معنوية العلاقة الارتباطية ما بين مجموعة المتغيرات المستقلة بما تحتويه من المقاييس، وبين المتغير التابع، يتم اتباع قاعدة القرار التالية: إذا كانت $0.05 < Sig.\ R$ يتم قبول H0 و إذا كانت $0.05 > Sig.\ R$ يتم قبول H1.

-إختبار الفرضية الفرعية الأولى (H1)

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار البسيط للتحقق من أثر تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية كما هو موضح في الجدول رقم (13)

جدول رقم (6): نتائج تحليل إرتباط المتغير المستقل الأول(x_1) مع المتغير التابع

البيان	م. الإرتباط R	م. التحديد R2	Tالمحسوبة	قيمة كاي تربيع المحسوبة	معامل الإنحدار β	مستوى الدلالة
أثر تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية	0.590	0.493	16.09	14.440	0.705	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الإستبيان و **SPSS version 20**

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة 16.09 عند مستوى معنوية 0.05=& و هي أكبر من T الجدولية 2.042 ، وقيمة كاي تربيع المحسوبة 14.440 و هي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية 3.289 ما يؤكده مستوى معنوية 0.000 الأقل من 0.05، و بالتالي هي ذات دلالة إحصائية، كما يوضح معامل الإرتباط الذي بلغ 0.590 العلاقة الطردية بين الرقابة السابقة و سيرورة

ميزانية الولاية، و بلغ معامل التحديد R_2 =0.493 أي ما نسبته 49 % من سيرورة ميزانية الولاية يفسره تأثير الرقابة المالية السابقة.

القرار هو ترفض الفرضية العديمة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

H : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير تطبيق الرقابة المالية السابقة على سيرورة ميزانية الولاية

-**إختبار الفرضية الفرعية الأولى(H_2)** لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار البسيط للتحقق من أثر تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية كما هو موضح في الجدول رقم (14).

جدول رقم (7): نتائج تحليل ارتباط المتغير المستقل الثاني(x_2) مع المتغير التابع

البيان	م.الإرتباط R	مالتحديد R2	T المحسوبة	كاي تربيع محسوبة	معامل الإنحدار β	مستوى الدلالة
أثر تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية	0.432	0.348	22.70	4.840	0.613	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الإستبيان و SPSS version 20

يتضح من نتائج الجدول رقم (7) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة 22.70 عند مستوى معنوية 0.05=& ، و هي أكبر من T الجدولية 2.042 ، وقيمة كاي تربيع المحسوبة 4.840، و هي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية 3.841 ما يؤكده مستوى معنوية 0.000 الأقل من 0.05، و بالتالي هي ذات دلالة إحصائية، كما يوضح معامل الإرتباط الذي بلغ 0.432 العلاقة الطردية بين الرقابة المواكبة و سيرورة ميزانية الولاية، و بلغ معامل التحديد R_2 =0.348 أي ما نسبته 34% من سيرورة ميزانية الولاية يفسره تأثير الرقابة المالية السابقة. و بالتالي **القرار هو** ترفض الفرضية العديمة و تقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية

-**إختبار الفرضية الفرعية الثانية(H_3)**

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر تطبيق الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): نتائج تحليل إرتباط المتغير المستقل الثالث(x_3) مع المتغير التابع

البيان	م.الإرتباط R	معدل التحديد R2	T المحسوبة	كاي تربيع المحسوبة	معامل الإنحدار β	مستوى الدلالة
أثر تطبيق الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية	0.295	0.173	17.43	13.800	0.461	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الإستبيان و **SPSS version 20**

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تطبيق الرقابة المالية المواكبة على سيرورة ميزانية الولاية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة 17.43 عند مستوى معنوية 0.05= &، و هي أكبر من T الجدولية 2.042، وقيمة كاي

تربيع المحسوبة 13.800، و هي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية 3.841 ما يؤكده مستوى معنوية 0.000 الأقل من 0.05، و بالتالي هي ذات دلالة إحصائية، كما يوضح معامل الإرتباط الذي بلغ 0.295 العلاقة الطردية بين الرقابة اللاحقة و سيرورة ميزانية الولاية، و بلغ معامل التحديد R_2 =0.173 أي ما نسبته 17% من سيرورة ميزانية الولاية يفسره تأثير الرقابة المالية اللاحقة، و بالتالي ترفض الفرضية العديمة و تقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

H_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير تطبيق الرقابة المالية اللاحقة على سيرورة ميزانية الولاية

-النموذج الرياضي للدراسة

يحدد النموذج الآتي كمعادلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع، وذلك بعد أن يتم تحديد قيم معاملات المتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد:

$$Y=a \pm ß1(X1) \pm ß2(X2) \pm ß2(X2)$$

حيث تمثل الرموز ما يلي:

Y: المتغير التابع سيرورة ميزانية الولاية.

X1:المتغير المستقل الأول الرقابة السابقة.

X2:المتغير المستقل الثاني الرقابة المواكبة.

X_3:المتغير المستقل الثالث الرقابة اللاحقة

a : حيث يمثل المعامل الثابت، وهو الجزء المقطوع من المحور الصادي أو العمودي، ويساوي قيمة المتغير التابع إذا كان تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة يساوي الصفر، أو يقترب منه.

ß :وتمثل قيمة ميل المتغير المستقل.

وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من الاستبانات المستردة من عينة الدراسة، كان نموذج الدراسة كمايلي:

$$\mathbf{Y=0.399 +0.705(X1) + 0.613(X2) + 0.461(X2)}$$

رابعا: مناقشة وتحليل النتائج:

- **العلاقة بين تطبيق الرقابة المالية السابقة وسيرورة الميزانية**

و تظهر هذه العلاقة جليا من خلال مجموعة من الفقرات الأساسية التي أجاب عليها أفراد العينة المدروسة من خلال الإستبيان، وهي تتمثل أساسا في تأثير الرقابة المالية السابقة بشكل إيجابي، و أن الوثائق المرفقة مع بطاقة الإلتزام و المقدمة للمراقب المالي واضحة و شاملة لكل المعلومات المطلوبة، إضافة إلى أنه يتم التأكد من مطابقة العمليات المحاسبية الخاصة بالإنفاق و التحصيل للنصوص القانونية المعمول بها، و هذا شرط أساسي لسريان العملية الرقابية، و كذلك يتم التأكد من الإعتمادات المالية قبل تأشيرة قبول الإلتزام، لذلك فإن كل هذه الشروط تبرهن على الإرتباط الواضح بين الرقابة المالية السابقة و سيرورة ميزانية الولاية.

- **العلاقة بين تطبيق الرقابة المالية المواكبة وسيرورة الميزانية**

تبين أن هناك أثر ذو الدلالة الإحصائية أثبتته إجابات الأفراد في فقرات الإستبيان، حيث تبين ترابط الرقابة المواكبة وسيرورة الميزانية من خلال إستشارة منفذي الميزانية في عملية إعدادها، كما أن عملية الرقابة المواكبة تؤثر بشكل إيجابي في سيرورة الميزانية، ناهيك عن إلتزام العاملين على الميزانية بالمقترحات التي تعطى لهم فيما يخص سيرورة وتنفيذ الميزانية، وأن كل الوثائق تقدم لإنجاح العملية الرقابية.

- **العلاقة بين تطبيق الرقابة المالية اللاحقة وسيرورة الميزانية**

النتائج ظهرت في الجدول الخاص بمحور العلاقة بين الرقابة المالية اللاحقة وسيرورة الميزانية تعود لأقوى فقرات الإستبيان تفاعلا، مما أثبت لنا أثرا إيجابيا جليا خصوصا من خلال عبارة تؤثر الرقابة اللاحقة على سيرورة الميزانية بشكل إيجابي، والحساب الختامي يعد أحسن وسيلة لكشف أخطاء ميزانية الولاية، وأن تبليغ نتائج التحريات والتفتيش يعد عامل مساهم في التأثير بشكل إيجابي على سيرورة ميزانية الولاية.

خاتمة:

إن دراسة وتحديد مجال تأثير وشروط الرقابة المالية على حسن تنفيذ ميزانية الولاية يعتبر من المواضيع المهمة، حيث تعتبر الرقابة فعالة في تأدية الأهداف المراد تحقيقها، والمتمثلة خاصة في تطبيق الميزانية تطبيقا سليما تراعي فيه كافة القواعد و القوانين لضمان تطبيقها ،و لذلك حاولنا في هذا البحث تحديد درجة تأثير كل من الرقابة المالية بأبعادها الثلاثة على سيرورة ميزانية الولاية، وذلك باستخدام أداة الاستبانة، وبينت النتائج وجود تأثير ايجابي للرقابة المالية بأبعادها على سيرورة تنفيذ ميزانية الولاية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف في درجات التأثير حسب كل عملية رقابية، كما يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط التالية:

النتائج

خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج بخصوص كل نوع رقابي، حيث أوضحت الدراسة الميدانية أنه يتم استشارة منفذي ميزانية الولاية أثناء التمهيد لإعداد ميزانية الولاية، لأنهم يتميزون بالكفاءة العالية و القدرة على مواجهة مشاكل تنفيذ الميزانية، و أوضحت النتائج أنهم يشاركون في إعداد ضبط الميزانية، و تبين كذلك أنه يتم التأكد من مطابقة العمليات المحاسبية للإنفاق و التحصيل مع النصوص القانونية المعمول بها، و هذا شرط أساسي لسريان العملية الرقابية السابقة، و بالنسبة للرقابة اللاحقة تبين أن لها تأثير إيجابي في التنفيذ الحسن لميزانية الولاية، ناهيك على أن الحساب الختامي يعد أحسن وسيلة لكشف أخطاء هذه الميزانية، و ما استنتج كذلك أن العرقلة الحاصلة في عملية الرقابة ناتجة عن الضغوطات الممارسة على عملية الرقابة، وتبين الرقابة اللاحقة النقائص و العيوب التي تشوب سيرورة الميزانية.

الإقتراحات

بناء على النتائج السابقة نتقدم بالتوصيات التالية:

-دعم منفذي ميزانية الولاية بالتكوين في مجال المحاسبة العمومية ،الصفقات العمومية،الميزانيات

-التوجه نحو تحديث الميزانية و تحديث أنظمة الرقابة المالية عليها

– تدعيم الرقابة المواكبة من خلال تعزيز صلاحيات أعضاء المجلس الشعبي الولائي وتكوينهم في مجال تنفيذ الميزانية.

–محاولة تطبيق إقتراحات أجهزة الرقابة البعدية والإلتزام بملاحظاتها.

–النظر في التقارير التي يقوم مجلس المحاسبة بإعدادها والتأكد من أن جميع عمليات المراقبة المالية تتم وفقا لأفضل الممارسات.

– الرقابة تعتبر أساس لتطوير مستوى ونوعية تنفيذ الميزانية لتحقيق أفضل الممارسات تحت مظلة القوانين والقرارات المنظمة للعمل المالي والإداري.

قائمة المراجع:

1. القانون رقم 95-20 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم.
2. القانون رقم 95-20 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم.
3. القانون 12-07 المؤرخ في 29 فبراير سنة 2012 م يتعلق بالولاية .
4. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية
5. أكرم ابراهيم حماد. الرقابة المالية في القطاع الحكومي. جهينة للنشر والتوزيع.(الأردن :جهينة للنشر والتوزيع،2006)
6. المرسي السيد حجازي. مبادئ الإقتاد العام. الدار الجامعية (مصر: الدار الجامعية،2009.)
7. بورايب. الرقابة العمومية على الهيئات و المؤسسات في الجزائر. كلية الحقوق والعلوم الإدارية فرع الإدارة و المالية معهد الحقوق و العلوم الإدارية جامعة الجزائر(الجزائر،كلية احقوق و العلوم الإدارية ،2001).
8. حكيم براضية. اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. المجلد5، العدد 2، 2016
9. حماد إبراهيم. الرقابة المالية في القطاع الحكومي. جهينة للنشر والتوزيع،(الأردن، جهينة للنشر والتوزيع،2006)
10. حمدي سليمان سحيمات القبيلات. الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية. مكتب الثقافة للنشر والتوزيع. (الأردن: مكتب الثقافة للنشر والتوزيع،1998)
11. سعاد طيبي. الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية. كلية الحقوق و العلوم الإدارية و القانونية،(الجزائر: جامعة بن عكنون،2013)
12. سعيد عبد العزيز عثمان. مقدمة في الإقتصاد-ماليةعامة-مدخل تحليلي معاصر. الدار الجامعية(الإسكندرية: الدار الجامعية،2003)
13. سمير داوود سلمان. محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت. المركز العربي للنشر و التوزيع.
14. (القاهرة: المركز العربي للنشر و التوزيع،2019)
15. عبد الحفيظ مانع. طرق إبرام الصفقات العمومية و طريقة الرقابة عليها في ظل القانون الجزائري. جامعة أبو بكر الصديق.(تلمسان: جامعة أبو بكر الصديق،2008).
16. عبد الحليم كراجة. الإدارة و التحليل المالي. دار صفاء للنشر و التوزيع. (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000)
17. عبد الفتاح محمد الحصن، و محمد السيد سرايا. الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الجزئي، الدار الجامعية (مصر: الدار الجامعية،2004).
18. عبد القادر موفق. الرقابة المالية على البلدية في الجزائر.جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية علوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير .(الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة،2015)
19. علي ساعد. المالية العمومية. المعهد الوطني للمالية(الجزائر: المعهد الوطني للمالية،1992).
20. علي نبيل قطاف. دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات ،تخصص نقود و تمويل . كلية علوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير(بسكرة: جامعة محمد خيضر،2005).
21. لعمارة جمال. منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. دار الفجر للنشر و التوزيع(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004)

22.محمد مسعودي. ميزانية الولاية بين التحضير و المتابعة. المدرسة الوطنية للإدارة.(الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة،2006)

23.محمد مسعي. المحاسبة العمومية. دار الهدى(الجزائر: دار الهدى،2003).

24. Andre Paysant. Finances publique .éditée par Masson (paris, éditée par Masson,1997)